

Distr.: General
26 April 2022
Arabic
Original: English and French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
5-7 و 11-15 تموز/يوليه 2022
إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا
(كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة
لعام 2030

تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته الثامنة

مذكرة من الأمانة العامة

تحليل الأمانة العامة طيه، في شكل مساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022، تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته الثامنة، التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعُقدت في الفترة من 3 إلى 5 آذار/مارس 2022.



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته الثامنة: الموجز والرسائل الرئيسية عن البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل بعد أزمة كوفيد-19، والتعجيل بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وإعلان كيغالي بشأن ذلك

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولا - مقدمة

1 - عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع حكومة رواندا، وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي وكيانات منظومة الأمم المتحدة⁽¹⁾، الدورة الثامنة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في مركز المؤتمرات في كيغالي، في شكل مختلط شمل الحضور شخصيا والمشاركة عبر الإنترنت، في الفترة من 3 إلى 5 آذار/مارس 2022.

2 - وحضر المنتدى أكثر من 1 800 مشارك، منهم وزراء وممثلون رفيعو المستوى لحكومات 54 دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئات حكومية دولية، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمجموعات الرئيسية، وجهات أخرى من أصحاب المصلحة.

3 - وعقد المنتدى في ظل استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أودت بحياة ملايين الأشخاص. وقد اتسمت جهود الانتعاش حتى الآن بالتفاوت وعدم المساواة وعدم توجيهها بشكل كاف نحو تحقيق التنمية المستدامة. ولا تزال جائحة كوفيد-19 تهدد بعكس مسار عقود من المكاسب الإنمائية، وهو ما من شأنه أن يزيد في تأخير الانتقال العاجل إلى اقتصادات أكثر اخضراراً وشمولاً. وقيل نقشي الجائحة، كانت أهداف التنمية المستدامة قد خرجت بالفعل عن مسارها الصحيح، على الرغم من إحراز بعض التقدم في الحد من الفقر، وتعزيز صحة الأم والطفل، وإمكانية التزود بالكهرباء، والمساواة بين الجنسين. ولذلك فإن الدورة الثامنة للمنتدى أتاحت فرصة لتبادل الممارسات الفضلى وإيجاد حلول للتعجيل بالتنفيذ وتوسيع نطاقه في غضون فترة ضيقة سيعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة.

4 - وعقدت الدورة الثامنة حول موضوع: "البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل: أفريقيا الخضراء الشاملة للجميع والقادرة على الصمود التي أوشكت على تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063". وهذا الموضوع يتسق بشكل وثيق مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022، وهو "إعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030".

(1) شاركت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بوصفها جهات شريكة في تلك العملية: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي.

ثانيا - افتتاح الدورة [البند 1 من جدول الأعمال]

5 - أدار الجلسة الصحفي ليراتو مبيلي، من جنوب أفريقيا. وافتتحها رسميا رئيس رواندا، بول كاغامي. وأدلت ببيانات افتتاحية كل من آرليت سودان - نونو، وزيرة البيئة والتنمية المستدامة في جمهورية الكونغو، المعنية بحوض نهر الكونغو، ورئيسة الدورة السابعة للمنتدى؛ ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فيرا سونغوي؛ ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الدائم لبوتسوانا لدى الأمم المتحدة، كولن كيلابيل؛ ومفوضة شؤون الزراعة والاقتصاد في المناطق الريفية، جوزيفا ساكو؛ ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد.

6 - وشكرت السيدة سودان - نونو حكومة رواندا، ولا سيما الرئيس بول كاغامي، على استضافة المنتدى وعلى الالتزام بقيادة أفريقيا في تحقيق التحول في هذه القارة. وأشارت إلى أن رواندا نموذج لمرونة أفريقيا وكرامتها، نظرا لنجاحها في احتواء جائحة كوفيد-19، ودعت إلى تعزيز التضامن على الصعيد الإقليمي. وسلطت الضوء على الإنجازات الرئيسية التي حققها مكتب المنتدى المنتهية فترة ولايته، ودعت المكتب الجديد إلى التركيز على عدد من الأولويات، منها آليات تمويل الانتعاش المستدام؛ ومبادرات الجدار الأخضر العظيم والجدار الأزرق العظيم لأفريقيا؛ والتعجيل بإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها؛ وبناء قدرات الشباب والمرأة في أفريقيا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والأعمال التجارية الخضراء؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7 - وأوجزت السيدة سونغوي الإنجازات الإيجابية التي حققتها أفريقيا في الآونة الأخيرة، بما في ذلك التقدم الهائل في اقتناء اللقاحات وإنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية، إلى جانب الخطوات الكبيرة في مجال التكنولوجيا الرقمية وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإن ظل هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل وقف التراجع عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتم بالفعل الاعتماد على الشراكات ذات الأهمية الحاسمة وجهود التعاون فيما بين البلدان الأفريقية من أجل تحقيق تلك الغاية. وهنأت البلدان الأفريقية، بما فيها كينيا ورواندا، على الأدوار الحيوية التي قامت بها في صياغة القرار التاريخي بشأن البلاستيك في دورة عام 2022 لجمعية الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ودعت إلى دعم شباب أفريقيا في مجالي حقوق الملكية الفكرية والابتكار، اللذين لهما قدرات عالية على خلق فرص العمل والتنمية في القارة. وحثت الدول الأعضاء على أن تكفل أن يحقق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في دورته السابعة والعشرين، نتائج لصالح أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بوسائل التنفيذ وتوافق الآراء العالمي بشأن تسعير الكربون، لمكافحة أفريقيا على حفظها للأعيان المناخية العالمية، مثل الكربون المحتجز في غابات حوض نهر الكونغو وأراضي الخث الموجودة فيه.

8 - وقال السيد كيلابيل إن موضوع المنتدى يتطابق تماما مع المسار الذي ينبغي أن تسلكه أفريقيا من أجل الانتعاش من الجائحة بطريقة مستدامة. وأوجز خمسة إجراءات يمكن بها تحقيق الانتعاش المستدام المنشود، وهي أولا، التغلب على فيروس كوفيد-19 بضمان إمكانية الحصول بإنصاف على اللقاحات المنقذة للحياة؛ وثانيا، ضمان أن البلدان الأفريقية تملك الحيز المالي الكافي لتمويل جهود الانتعاش من جائحة كوفيد-19؛ وثالثا، معالجة أزمة المناخ وتقديم الدعم إلى مصر لتستضيف مؤتمر قمة قويا معنيا بالمناخ، من شأنه أن يحقق نتائج لصالح أفريقيا؛ ورابعا، التصدي بشكل حاسم للأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة المستمرة ضمن البلدان وفيما بينها؛ وخامسا، جعل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تؤدي وظائفها

لصالح أفريقيا. وأكد من جديد التزام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقديم الدعم لأفريقيا وأبلغ المنتدى بالقرار الذي اتخذته مع رئيس الجمعية العامة بتنظيم مناسبة خاصة بشأن تنمية أفريقيا في وقت قريب.

9 - وشددت السيدة ساكو، التي مثلت رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، على تأثير جائحة كوفيد-19 على الصحة العامة والتقدم الاقتصادي في أفريقيا. ولاحظت أن تلك الآثار تتيح فرصة لم يسبق لها مثيل لتقوم البلدان الأفريقية بإعادة البناء بشكل أقوى وأكثر اخضراراً. وسلطت الضوء على خطة الانتعاش الأخضر التي وضعها الاتحاد الأفريقي، والتي صممت لدعم جهود الدول الأعضاء في مجالات رئيسية منها التمويل المناخي، والطاقة المتجددة، والحلول القائمة على الطبيعة، والزراعة القادرة على الصمود، والمدن الخضراء القادرة على الصمود. وأوجزت الخطط والتقدم الذي أحرزته مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاؤها في استعدادها لمؤتمر القمة المقبل المعني بالمناخ، إلى جانب مبادرات الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد المائية. وفي الختام، دعت المنتدى إلى تقديم توصيات يمكن تطبيقها في الدورة الحالية، وأكدت من جديد التزام المفوضية بتنفيذ توصيات السياسة العامة بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من أصحاب المصلحة.

10 - وأشارت السيدة محمد إلى أن الجائحة تسببت في خيبة الأمل بشأن التضامن العالمي والاقتصادات الأفريقية، لا سيما في نظم التعليم والصحة، التي زادت سوءاً بسبب عدم كفاية سبل الوصول إلى الإنترنت والطاقة المستدامة الميسورة التكلفة. ودعت الدول الأعضاء إلى التركيز على خطة عام 2030 وخطة عام 2063، إذ سلطت الضوء على خمسة مجالات عمل ذات أولوية، وهي أولاً، إنهاء الجائحة وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات في المستقبل؛ وثانياً، تعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، على أن تقي البلدان المتقدمة النمو بتعهداتها؛ وثالثاً، إجراء تحولات منصفة في نظم الطاقة والغذاء؛ ورابعاً، الانتعاش من ضياع الفرص في التعليم؛ وخامساً، دعم الإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأشارت إلى أن أفريقيا ستحدد المصير العام لأهداف التنمية المستدامة، لأن أكبر الثغرات توجد في هذه القارة. ورحبت بإنشاء مرفق السيولة والاستدامة، الذي يمكن أن يحرر موارد لاستثمارها في أهداف التنمية المستدامة، ودعت الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وطلبت منها ومن الشركاء الإنمائيين أن يكفوا القيام بالاستثمارات اللازمة.

11 - وذكر السيد كاغامي أن أفريقيا، في حين أنها أحرزت تقدماً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً، فقد أبطأت الجائحة المكاسب الإنمائية وعكست مسار التقدم. ويمكن أن تكون الاستجابات للجائحة وجهود الانتعاش منها بمثابة نقطة انطلاق لتسريع التقدم والاستثمار في رأس المال البشري، وبناء أفريقيا أكثر اخضراراً وقدرة على الصمود استناداً إلى خطة عام 2030 وخطة عام 2063 باعتبارهما خريطة طريق. وأوجز ثلاثة إجراءات يتعين النظر فيها، وهي بناء شراكات لتعزيز قدرة أفريقيا على تصنيع اللقاحات؛ وإعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية في أفريقيا، ولا سيما نظم الصحة الوطنية؛ والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للتشجيع على اعتماد التكنولوجيات والبنى التحتية المستدامة ودعم النمو الأخضر. وقال إن الآليات القوية لرصد التقدم المحرز وتعديل أساليب التنفيذ تكتسي أهمية أساسية، وأثنى على المنتدى لعرضه فوائد الاستعراضات الطوعية الوطنية ودون الوطنية للتنفيذ. وشدد على أن بناء أفريقيا التي نصبو إليها يقع على عاتق أفريقيا، التي يتعين عليها أن تأخذ بزمام العملية وأن تقودها.

ثالثاً - الموجز والرسائل الرئيسية

12 - يرد في الفروع التالية موجز للرسائل الرئيسية، التي تشمل الأولويات، وخيارات السياسة العامة، والتوصيات الخاصة بأفريقيا، المتعلقة بتسريع وتيرة التنفيذ على مختلف المستويات، والمساهمة الجماعية للمنطقة في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022.

ألف - الفريق الرفيع المستوى المعني بإتاحة التمويل من أجل البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل في أعقاب أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتعجيل بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا [البند 2 من جدول الأعمال]

13 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) بالنظر إلى ضخامة الاحتياجات المالية في مرحلة ما بعد الجائحة في مجالات مثل البنى التحتية والصحة، وبما أن الجائحة عكست مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على مدى العقدين الماضيين، فإن الحكومات مدعوة إلى العمل في شراكة مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الدولية، مثل الأمم المتحدة والمصارف المتعددة الأطراف، من أجل مواجهة هذه التحديات الملحة؛

(ب) بما أن تكلفة الفرص الضائعة المؤدية إلى تهميش المرأة تقدر بنحو 60 بليون دولار سنوياً، ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل أن تكافؤ الجنسين يتجاوز الإنصاف الاجتماعي وحقوق الإنسان ليشمل ملكية الأصول؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تبذل جهوداً عاجلة لمعالجة أزمة الافتقار إلى السيولة، وذلك بسبل منها تعبئة الموارد المحلية، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة، والاعتراف بأثرها المضاعف في دعم موجزات المخاطر للبلدان وتعزيز جدارتها الائتمانية؛

(د) ينبغي للحكومات أن تصبح من عوامل التمكين، لا أن تكون من المنافسين، في تهيئة بيئة تلائم القطاع الخاص؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن تمكين القطاع الخاص يكتسي أهمية حيوية في تمكين أفريقيا من الأخذ بزمام تنميتها؛

(هـ) بما أن الاعتماد على السلع الأساسية ينطوي على قيود ومخاطر، فإن البلدان الأفريقية مدعوة إلى الانتقال إلى القيمة المضافة والتصنيع للبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل والحد من الاعتماد على الموارد؛

(و) إن الحكومات مدعوة إلى القيام بإصلاحات قوية في الأسواق المحلية من أجل حفز تنمية القطاع الخاص وإمكانية الحصول على التمويل على نحو شامل للجميع؛

(ز) ينبغي للحكومات والشركاء الإنمائيين أن يسرعوا في بالجهود الرامية إلى تحديد وتنفيذ آليات تخفيف المخاطر لدعم تنمية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم وخفض أسعار الفائدة؛

(ح) من أجل خفض تكلفة الاقتراض والنقص من المخاطر التي تتعرض لها المصارف والدول الأعضاء، ينبغي استخدام خطط مبتكرة، مثل سجلات الضمانات المنقولة والتمويل المختلط، وسجلات المعلومات الائتمانية لدعم المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما ينبغي أن يقدم واضعو السياسات العامة ضمانات ائتمانية؛

(ط) بالنسبة للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا بد من التشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على العملية عن طريق توفير تمويل خارجي جيد يُرصد للنفقات الجارية وفترات المهلة الضريبية؛

(ي) ينبغي ألا يسمح لأي فكرة واعدة بأن تموت بسبب الافتقار إلى التمويل ولا ينبغي ترك أحد خلف الركب.

باء - أبرز ملامح التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في سياق أزمة كوفيد-19 [البند 4 من جدول الأعمال]

14 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:

- (أ) تُحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي:
- '1' بذل جهود لمواءمة خطط التنمية الوطنية مع كل من خطة عام 2030 وخطة عام 2063، واستخدام مجموعة الأدوات المتكاملة للتخطيط والإبلاغ من أجل تيسير الاتساق بين هذين الإطارين وقياسه وتعميقه؛
- '2' جعل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تؤدي وظائفها لفائدة التعاون الإقليمي واستخدامها كآلية رئيسية لتنمية قطاع الصناعة، وتمكينها من المنافسة لا على الصعيد الإقليمي فحسب، بل أيضا على الصعيد العالمي، والاستفادة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة لتجميع الموارد ونشر الفوائد في جميع أنحاء القارة؛
- '3' التشجيع على حفظ الطبيعة باعتبارها من أعظم الأصول التي تملكها القارة، إذ لها إمكانية إحداث التحول باعتبارها مصدرا للثروة، لا سيما عن طريق جني قيمة نقدية من احتجاز الكربون؛
- '4' الاستثمار في الرقمنة لرفع القيود عن إمكانات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والتجارة؛
- '5' تعزيز التعاون الإقليمي، وتعبئة الموارد المحلية، واستخدام حقوق السحب الخاصة التي وافق عليها صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة بطرق مبتكرة بوصفها أدوات إنمائية يمكن أن تكون حوافز لتحقيق أهداف التنمية؛

(ب) يُطلب إلى الدول الأعضاء، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشركاء الإنمائيين الآخرين، بما في ذلك مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي، أن يستثمروا في بناء القدرات والأدوات التي تدعم التنفيذ، بما فيها القدرة على الحصول على التمويل، فضلا عن رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام 2063.

جيم - جلسة المائة المستديرة العامة لمناقشة النهوض بسبل توليد البيانات والإحصاءات واستخدامها في البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل والتعجيل بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا [البند 5 من جدول الأعمال]

15 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:

- (أ) تُحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

- '1' تتسابق نظمها الإحصائية وتحقيق التكامل فيما بينها؛ وتعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومنتجي البيانات غير الرسميين؛ وضمان استمرار الاتصالات بين المكاتب الإحصائية الوطنية والقطاعين العام والخاص؛
- '2' وضع أطر لضمان الجودة تطبيق على البيانات غير الرسمية ووضع أطر قانونية لأصحاب المصلحة الرئيسيين ليتبادلوا البيانات فيما بينهم؛
- '3' تهيئة بيئة مواتية للإحصائيين الشباب الذين يقدمون الدعم في تحديث النظم الإحصائية الوطنية للإبلاغ عن خطة عام 2030 وخطة عام 2063، مع الإشارة إلى أن موقع الإحصائيين الشباب يجب أن يكون في صميم استراتيجيات التطوير الإحصائي من خلال الابتكار وبناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتهيئة بيئة تنافسية تقضي إلى تطوّرهم المهني؛
- '4' تحديث النظم الإحصائية الوطنية عن طريق الاستفادة من البيانات الضخمة والتكنولوجيا لتعزيز إنتاج الإحصاءات واستخدامها في البلدان من أجل تحسين الإبلاغ عن خطة عام 2030 وخطة عام 2063، إذ تبين أن الطرق التقليدية لجمع البيانات طرق غير كافية وغير عملية خلال جائحة كوفيد-19، في حين أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدت دوراً حيوياً في إنتاج البيانات خلال أزمة كوفيد-19، مع الإشارة إلى أن تلك الجهود ترتبط ببناء قدرات النظم الإحصائية الوطنية في مجال البيانات الضخمة، وعلم البيانات، والبيانات المصنفة الرفيعة المستوى، والتكنولوجيا والبيانات المكانية، من بين أشكال أخرى من البيانات.

دال - جلسات المائدة المستديرة العامة لمناقشة الإجراءات والاستعراضات الوطنية ودون الوطنية للبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل والتعجيل بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا
[البند 6 من جدول الأعمال]

1 - الاستعراضات الطوعية الوطنية والتعلم من الأقران من أجل تعزيز التدخلات على الصعيد القطري
[البند 6 (أ) من جدول الأعمال]

16 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:

- (أ) تُحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي:
- '1' التعاون مع بلدان أخرى في المنطقة من أجل تعزيز أفضل الممارسات والتعلم منها؛
- '2' إنشاء آليات للوصول إلى النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني للمساعدة في ضمان أن الاستعراضات تستند إلى تجارب حقيقية؛
- '3' إدراج التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية بشأن الاستعراضات السابقة لتحسين تنفيذ الاستعراضات اللاحقة؛
- '4' إعطاء الأولوية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة بالأولويات الوطنية، واستخدام الاستعراضات لإنكاء الوعي وإثارة الاهتمام بتلك الأهداف، مع الإقرار بأن الأهداف الأخرى لا يمكن تجاهلها؛

- 5' إدراج خضوع الحكومات للمساءلة أمام منظمات المجتمع المدني وغيرها من المجموعات في عملية الاستعراض؛
- 6' إعطاء الأولوية للتعليم من حيث صلته بالطفل، والأشخاص الضعفاء، والإدماج الاجتماعي، ورأس المال البشري، وغير ذلك من المجالات الحيوية؛
- 7' الحرص بصورة خاصة على تقديم المساعدة إلى فئات معينة تخلفت عن الركب أكثر من غيرها بسبب جائحة كوفيد-19، ومنها الأطفال؛
- 8' التركيز على بناء القدرة على جمع بيانات دقيقة في الوقت المناسب، وإنشاء لوحات معلومات تفاعلية لعرض تلك البيانات؛
- 9' تعزيز الاستعراضات لضمان أنها لا تقتصر على إعداد تقرير واحد فحسب، بل جعلها نقطة انطلاق لعملية مستمرة؛
- 10' إدماج مسائل هامة أخرى في عملية الاستعراض، مثل الحوكمة؛
- 11' استخدام الاستعراضات كأداة لربط أنشطة خطط التنمية الوطنية ببرامج الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في البلد بغية تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات؛
- 12' استخدام عملية الاستعراض كأداة لتعبئة دعم المانحين وموارد الميزانيات المحلية لقطاعات وأنشطة محددة.

2 - الاستعراضات الطوعية دون الوطنية والتعلم من الأقران من أجل تعزيز الإجراءات على الصعيد المحلي [البند 6 (ب) من جدول الأعمال]

17 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:

- (أ) يُطلب إلى الدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:
- 1' توسيع نطاق الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بخطة عام 2030 وخطة عام 2063 لتعزيز الشعور بتولي زمام الأمور على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك من خلال المؤسسات المجتمعية؛
- 2' إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات الوطنية - المحلية وعلى الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في الاستعراضات الطوعية المحلية، مع إشراك الرابطات الوطنية المعنية بالحكم المحلي على وجه الخصوص؛
- 3' تعزيز الآليات المؤسسية لإشراك الحكومات المحلية في الخطط الإقليمية والعالمية، وتسجيل التوصيات التي يقدمها الفريق الاستشاري المعني بالحكومات المحلية والإقليمية الذي يعتزم الأمين العام إنشائه في إطار الخطة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة؛
- 4' إعطاء الأولوية لمشاركة النساء والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة في جميع مراحل الاستعراضات الطوعية المحلية لتعميق الشعور بتولي زمام الأمور والاندماج وتحقيق نتائج خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛

- ‘5’ الاستفادة من عمليات الاستعراض الطوعية المحلية لتحديد التدخلات من أجل التنمية المحلية وتنفيذها وتسريعها، ولكي تسترشد بها عمليات تصميم وتنقيح الاستراتيجيات والخطط القائمة؛
- ‘6’ تعزيز المعارف والمهارات والقدرات المالية للحكومات المحلية والإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق بخطة عام 2030 وخطة عام 2063 والاستعراضات الطوعية المحلية؛
- ‘7’ تعزيز عمليات تصنيف البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني لتيسير استعراضات التقدم المحرز محليا واستهداف التدخلات والاستثمارات اللازمة لتسريع التقدم؛
- ‘8’ اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع خطط التوسع الحضري والمستوطنات البشرية وإدارتها لأغراض الاستدامة في إطار الخطة الحضرية الجديدة، مع الاستفادة من الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، المقرر عقده في 28 نيسان/أبريل 2022، وذلك من أجل حفز الزخم والنهوض بالإجراءات؛
- ‘9’ تعزيز المشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وعرض حجج قوية بشأن أهمية المستوطنات الحضرية والبشرية بوصفها عناصر رئيسية في التنفيذ الشامل للخطة الحضرية الجديدة وتوضيح الدور الحاسم للاستعراضات الطوعية المحلية في هذا الصدد؛
- ‘10’ وضع الإسكان والخدمات الأساسية في صميم تنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية وتعبئة قدرات المدن للتعجيل بتنفيذ اتفاق باريس؛
- (ب) يُطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بما يلي:
- ‘1’ نشر مبادئها التوجيهية الإقليمية المتعلقة بالاستعراضات المحلية الطوعية على الصعيدين المحلي والوطني لدعم السلطات دون الوطنية في إجراء تلك الاستعراضات وضمان الإبلاغ المشترك من جميع المواقع المحلية مع ضمان وجود صلات قوية بالإبلاغ الطوعي الوطني؛
- ‘2’ زيادة الدعم المقدم للاستعراضات دون الوطنية عن طريق تعزيز أساليب استيعاب المبادئ التوجيهية للاستعراضات الطوعية المحلية في أفريقيا، على أن يشمل ذلك المواقع المحلية الأصغر حجما وتلك التي تعاني من قيود على الموارد.

هاء - الاجتماعات الموازية لإجراء استعراض متعمق للتقدم المحرز والتعلم من الأقران بشأن المواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي [البند 7 من جدول الأعمال]

1 - الاجتماع الموازي بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالعمل المناخي [البند 7 (أ) من جدول الأعمال]

18 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) تُحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

- 1' تحسين التعليم الجيد الشامل للجميع، مع التركيز على نتائج التعلم، بما في ذلك في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛
- 2' الحرص على تطابق برامج التدريب للحد من عدم التوافق بين التدريب وسوق العمل، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- 3' تحسين نظام المعلومات المستخدم في صياغة سياسات التعليم وإدماج نظام معلومات لإدارة العمالة في التعليم؛
- 4' الاستفادة من التحول الرقمي للإسراع في تحقيق الهدف 4.

2 - الاجتماع الموازي بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالمساواة بين الجنسين [البند 7 (ب) من جدول الأعمال]

19 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:

- (أ) تُحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي:
- 1' تعزيز الترتيبات المؤسسية للنهوض بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- 2' مواصلة السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة ومع التطلع 6 من خطة عام 2063؛
- 3' ضمان توافر تمويل مستدام لتدابير التكيف مع المناخ المراعية للمنظور الجنساني والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الواردة في أهداف التنمية المستدامة؛
- 4' مرافقة الإرادة السياسية على مختلف المستويات بآلية تمويل منسقة أوسع نطاقاً لدعم تنفيذ أولويات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات؛
- 5' تقوية الأدلة التي يستند إليها تنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني من خلال تحسين البيانات والإحصاءات والتحليلات الجنسانية من أجل الرصد الفعال للتقدم الذي أحرزته المرأة والفتاة في جميع الأهداف والغايات، وتعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية في استحداث وتطبيق المعلومات القائمة على البحوث والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس لدعم التنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لخطة عام 2030 وخطة عام 2063؛
- 6' تعزيز الشراكات المنسقة ذات القاعدة العريضة والشاملة للجميع، والتي تشكل المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة والتنفيذ الفعال لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، وهو ما سيتطلب المشاركة الاستراتيجية من الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقادة التقليديين والمجتمعيين، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- 7' ضمان اتساق السياسات على جميع المستويات لتوفير الحماية للنساء والفتيات من صدمات تغير المناخ؛

- 8' تأييد وجهات نظر الشباب، ولا سيما النساء، التي تعتبر ضرورية لتعزيز المساواة والنتائج المتعلقة بتنفيذ خطة عام 2030؛
- 9' الحرص على إشراك المرأة بفعالية في صنع القرار بشأن تغير المناخ على الصعد المحلي والوطني والدولي؛
- 10' مواصلة إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين كاعتبار شامل لعدة قطاعات في تنفيذ ورصد خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

3 - الاجتماع الموازي بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالحياة تحت الماء [البند 7 (ج) من جدول الأعمال]

- 20 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:
- (أ) تُحث الدول الأعضاء والشركاء في التنمية على القيام بما يلي:
- 1' بناء القدرة على تعبئة التمويل المستدام، بسبل منها مقايضة الديون بتدابير حفظ البيئة ومرفق السيولة والاستدامة، من أجل تقديم الدعم في إقامة اقتصاد أزرق مستدام وشامل؛
- 2' تعزيز الشراكات لاحتضان وتمويل تنفيذ مبادرة الجدار الأزرق العظيم دعماً لعملية استصلاح وحماية السواحل والبيئة البحرية؛
- 3' دفع البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بوعدها بتقديم 100 مليار دولار سنوياً للإجراءات المناخية التي ستتخذ في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتخصيص قدر كبير من تلك الموارد لدعم خطط تكييف السواحل وحمايتها وتعزيز قدرتها على الصمود؛
- 4' زيادة الاستثمار في البيانات والعلوم والتكنولوجيات البحرية وريادة الأعمال الشبابية.

4 - الاجتماع الموازي بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالحياة على البر [البند 7 (د) من جدول الأعمال]

- 21 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:
- (أ) ينبغي للحكومات والشركاء القيام بتعزيز وتوسيع نطاق عملية تقييم رأس المال الطبيعي، وتعميم التنوع البيولوجي والحلول القائمة على الطبيعة والزراعة المراعية للمناخ والحد من مخاطر الكوارث في الاستعراضات الطوعية الوطنية والخطط والميزانيات الإنمائية؛
- (ب) يتعين على الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص القيام بزيادة الاستثمارات من أجل مكافحة تدهور الأراضي وتعزيز إنتاجية واستدامة الأراضي والغابات وموارد التنوع البيولوجي من أجل تحقيق نمو أخضر شامل للجميع؛
- (ج) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة ككل أن تساعد على إنشاء سوق تضيفي على الكربون طابعاً إنمائياً حقيقياً في القارة، بهدف المساهمة في إيجاد مزيد من فرص العمل، مع المساهمة أيضاً في تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإدارة الغابات وحفظ التنوع البيولوجي على نحو مستدام؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز الشراكات والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وأن تنفذ السياسات والخطط الوطنية والأطر التشريعية بفعالية من أجل تحقيق الاستدامة في إدارة الأراضي والغابات والتنوع البيولوجي على نطاق واسع؛

(هـ) يتعين على الحكومات والجهات الشريكة أن تعزز قدرتها على حشد التمويل من أجل الإدارة المستدامة للأراضي والغابات وحفظ التنوع البيولوجي والانتعاش من جائحة كوفيد-19 باستكشاف مصادر جديدة ومبتكرة، مثل مرفق السيولة والاستدامة الذي صممه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها، ومقايضة الديون بتدابير حفظ التنوع البيولوجي والاستدامة، والسندات الخضراء، والسندات الزرقاء؛

(و) تُحث الحكومات على تعزيز النهج الوطنية الموحدة في مجال الصحة من أجل تحقيق الأحوال الصحية المثلى للناس والحيوانات والنظم الإيكولوجية وتحسين القدرة على احتواء الجوائح في المستقبل؛

(ز) يتعين على الحكومات والقطاع الخاص والشركاء الآخرين أن ينفذوا بالكامل إعلان نيروبي المعتمد خلال الاجتماع الرفيع المستوى السابع المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، من أجل الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود، وذلك بسبل منها حفظ التنوع البيولوجي وإيجاد حلول تقوم على الطبيعة؛

(ح) ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى إلى تمكين النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية عن طريق تعزيز وإنفاذ حقوق حياة الموارد، وتحسين فرص الحصول على التمويل، تحقيقاً للغاية المتمثلة في خلق الثروة الشاملة للجميع والإدارة المستدامة لموارد الغابات والتنوع البيولوجي، فضلا عن إدارة النزاعات والخلافات التي تتسبب فيها الموارد الطبيعية؛

(ط) ينبغي للحكومات أن تعزز البحث والتطوير والابتكار وأن تحسن سبل إدماج البيانات والإحصاءات البيئية في النظم الإحصائية الوطنية.

5 - الاجتماع الموازي بشأن الموضوع الفرعي المتعلق بالشراكات [البند 7 (هـ) من جدول الأعمال]

22 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:

- (أ) تُحث الدول الأعضاء على القيام بما يلي:
- '1' النهوض بشراكات معززة تقوم على السلام والتنمية، وعلى فهم مشترك لرؤية أفريقيا وتطلعاتها المكرسة في خطة عام 2063، وترتكز على الثقة المؤسسية والأخلاقيات والأخذ بزمام الأمور؛
 - '2' تسريع الجهود المبذولة في مجال إدارة الديون، وإلغاء حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالأصول الأساسية، مثل اللقاحات، ورفع الحواجز التي تعرقل حرية تنقل الأشخاص؛
 - '3' إعادة تقييم الشراكات التي أقيمت حتى الآن لضمان الاتساق الجيد بين جميع الشركاء والتأكد من أنهم يسعون إلى تحقيق نفس الأهداف؛
 - '4' الاستثمار في الأدلة القائمة على البيانات المتعلقة بفعالية الشراكات وتقييم مستويات خضوع الحكومات للمساءلة؛

5' تحليل البيانات والاتجاهات المتعلقة بالهجرة لفهم آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على نحو أفضل؛

6' تعزيز الأدوات والأطر المناسبة والمبتكرة، بما في ذلك الأطر التمويلية الوطنية المتكاملة، من أجل زيادة الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد وتخصيص التمويل لأهداف التنمية المستدامة؛

7' تعزيز أساليب حشد الموارد المحلية بتسريع الرقمنة وسد الثغرات في السياسة والإدارة الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وصياغة سياسات الحوكمة والسياسات الشاملة التي تهدف إلى تعزيز المساءلة والشفافية، ومكافحة الفساد، ودعم المشاركة، وإنشاء أطر تنظيمية قانونية وقضائية تمكينية؛

(ب) تُحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكذلك بنك التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاؤهم، على تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في بناء قدراتها في مجالات نظم الإنذار المبكر، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

واو - جلسة المائدة المستديرة العامة لمناقشة سبل الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والتحول الرقمي في البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل بعد أزمة كوفيد-19 والتعجيل بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا [البند 8 من جدول الأعمال]

23 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) تحث الدول الأعضاء وشركاؤها على القيام بما يلي:

1' التعاون عن كثب على تعزيز أو إنشاء مجالس وطنية (أو مؤسسات مماثلة) معنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ترأسها شخصيات من أعلى مستويات الحكومة، من أجل إجراء حوارات مستمرة وواقعية ومحددة زمنياً بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومن أجل تولي القيادة وتقديم الدعم والقيام بالرصد والتقييم في ذلك، لأن من المعلوم أن البلدان التي قطعت أشواطاً كبيرة في استغلال العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية لها مؤسسات من هذا القبيل، تساعد على جعل تلك المجالات من عوامل التمكين الرئيسية للتنمية المستدامة؛

2' تعزيز فعالية عمليات صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بإنشاء آليات تمكن من إقامة شراكات أقوى مع الأوساط الأكاديمية والصناعية والحكومية ومن التفاعل معها، ومن وضع إطار متين يمكن التحقق منه للرصد والتقييم من أجل تحقيق تطلعات أفريقيا وأهداف خطة عام 2030؛

3' زيادة الإنفاق على البحث والتطوير ليلعب ما لا يقل عن 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما سيتطلب أن تستثمر البلدان في الشركات التي تعتمد بكثافة على المعارف وأن تجتذبها، إذ من المرجح أن تقوم تلك الشركات بالبحث والتطوير لكي تظل قادرة على المنافسة والابتكار، ورواندا تسعى إلى تحقيق هذا الهدف بحلول عام 2024؛

- 4' تعزيز مناهج العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التعليم لاجتذاب المزيد من الشباب إلى تلك المجالات من أجل تحقيق زيادة كبيرة في عدد العلماء والباحثين والمهندسين، الذين سيدفعون عجلة الابتكار والإبداع اللازمين في القارة، وإتاحة المزيد من الفرص للشباب ليقوموا بالتطوير في القطاع التكنولوجي، ولكي يسهموا في صياغة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- 5' زيادة فرص استفادة المرأة من العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل كسر الحواجز الجنسانية، بما فيها القوالب النمطية الجنسانية والتحيزات التمييزية التي تُثقل إلى نظم الذكاء الاصطناعي؛
- 6' تقديم الدعم للبحوث الرامية إلى فهم تأثير تغير المناخ والأنشطة البشرية على المحيطات والكتل المائية واتخاذ تدابير للتخفيف منه، نظرا لأهمية عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030)، مع الإشارة إلى ضرورة أن تقدم الدول الأعضاء الدعم في تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا والاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050، لأن أفريقيا ستجني فوائد اقتصادية من المحيطات؛
- 7' تفعيل الأطر الدولية ذات الصلة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ولا سيما التوصية المتعلقة بالعلم المفتوح، والتوصية المتعلقة بالعلم والباحثين العلميين، والتوصية المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، من أجل تعزيز الكفاءة والشمولية والموثوقية، والقدرة على الاستجابة واتباع نهج حقوق الإنسان إزاء العلم من أجل التصدي للتحديات المجتمعية في أفريقيا، وزيادة فرص استفادة الباحثين من ذلك في وقت مبكر لتمكينهم من نشر بحوثهم بلغات الشعوب الأصلية؛
- 8' تسخير أشكال جديدة من المواد المتقدمة والعلوم البيولوجية والنظم الذكية لاستصلاح الأراضي وتحسين إنتاجيتها، مع الإقرار بأهمية الأرض والنظم الإيكولوجية العديدة في أفريقيا.

زاي - عروض ومناقشات بشأن الانتعاش المستدام من أزمة كوفيد-19 وتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 [البند 9 من جدول الأعمال]

24 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:

- (أ) ينبغي لشركاء التنمية والأمم المتحدة العمل على تعزيز التعاون الدولي لتمكين البلدان الأفريقية من تطعيم جميع سكانها بحلول نهاية تموز/يوليه 2022؛
- (ب) تُحث الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في التنمية على الدعوة إلى رفع جميع القيود من أجل التمكين من الحصول بالتساوي على اللقاحات في القارة عن طريق الاستفادة من المبادرات والحلول الداخلية؛
- (ج) يجب على الدول الأعضاء أن تضع سياسات الميزانية التي تراعي الاقتصاد الأخضر وأثار المناخ لضمان الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي المستدام بعد الجائحة؛
- (د) من أجل تمكين القارة من المشاركة بنشاط في الاجتماع المقبل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في تموز/يوليه 2022، ينبغي أن يعقد الاجتماع في شكل مختلط وأن يتاح فيه الوقت الكافي للتدخلات.

حاء - عروض بشأن الالتزامات والإجراءات الرامية إلى التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة [البند 10 من جدول الأعمال]

25 - اتفق المشاركون في المنتدى في ضوء المناقشة على الرسائل الرئيسية التالية:

- (أ) تُشجع البلدان على ضمان مشاركة القطاع الخاص على نطاق واسع لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الجهود المتضافرة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل جهودها من أجل الاشتراك في رصد خطة عام 2030 وخطة عام 2063 واستعراضهما ومتابعتهما، وأن تستمر في مواءمتها مع خطط التنمية الوطنية ضماناً لوحدية عملية التخطيط؛
- (ج) ينبغي للدول الأعضاء أن تسرع في الجهود الرامية إلى حشد الموارد المحلية لتنفيذ أهداف خطة عام 2030 وخطة عام 2063 وربطها بالمشاريع القائمة التي تمول من مصادر خارجية؛
- (د) نظراً لأهمية رأس المال الطبيعي في أفريقيا، ينبغي تقديم الدعم إلى البلدان التي تعمل على وضع أطر لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام؛
- (هـ) ينبغي إشراك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في وضع خطط وتنفيذ الإجراءات والمبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف خطة عام 2030 وخطة عام 2063 لضمان الإنصاف والإدماج؛
- (و) يُحث جميع أصحاب المصلحة على تبادل الأفكار والمعلومات بشأن المبادرات التي تحدث التحول وعوامل التعجيل باستخدام منصات مخصصة؛
- (ز) تُحث البلدان الأفريقية على الحرص على إدراج القضايا الأفريقية في جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وعلى الاضطلاع بدور رائد في الابتكارات ذات الصلة بتمويل المناخ، وذلك بسبل منها تطوير الأسواق الأفريقية للكربون وإنشاء آلية عالمية لتسعير الكربون.

طاء - شكر وتقدير

26 - أعرب الوزراء وكبار المسؤولين والمشاركون عن تقديرهم لرئيس رواندا ولحكومة وشعب رواندا لاستضافة الدورة الثامنة للمنتدى ولما لقوه من كرم الضيافة. وأعربوا أيضاً عن امتنانهم للترتيبات المتخذة لتمكينهم من المشاركة حضورياً وبالوسائل الإلكترونية في الدورة والحرص على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة في المنتدى. وأعربوا أيضاً عن تقديرهم لنائبة الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وممثلة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس بنك التنمية الأفريقي لحضورهم المنتدى وإسهامهم فيه.

إعلان كيغالي بشأن البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل بعد أزمة كوفيد-19 والتعجيل بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا

نحن، الوزراء وكبار المسؤولين الأفارقة المعنيون بالبيئة والتنمية المستدامة، والشؤون المالية، والتخطيط، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والزراعة، والتعليم، والعدالة، والإحصاء، والاقتصاد الرقمي، والعلم والتكنولوجيا، ورؤساء وأعضاء وفود برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والخبراء المكلفون بتمثيل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني،

وقد اجتمعنا عن طريق الإنترنت وبالحضور شخصيا في كيغالي في الفترة من 3 إلى 5 آذار/مارس 2022 بمناسبة الدورة الثامنة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، المنعقدة تحت عنوان "البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل: أفريقيا الخضراء الشاملة للجميع والقادرة على الصمود التي أوشكت على تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063"، والتي وضعت تحت الرعاية السامية لرئيس رواندا، بول كاغامبا،

وإذ نعرب عن امتناننا لرئيس رواندا وحكومتها لاستضافة هذا المنتدى، والحرص على تهيئة جميع الظروف اللازمة له لينجز بنجاح أعماله التي اتسمت بمناقشات مثمرة وعالية الجودة بشأن رصد وتقييم التقدم المحرز، وتبادل الخبرات في مجال التنمية المستدامة في أفريقيا، وصياغة رسائل رئيسية تهدف إلى التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها،

وإذ نضع في اعتبارنا أن الأثر الصحي والاجتماعي والاقتصادي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أدى إلى تراجع الجهود التي بُذلت من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية، وأن اختلاف مسارات الانتعاش من الجائحة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد يعني أن الانتعاش سيستغرق فترات أطول بالنسبة للبلدان النامية،

وإذ نضع في اعتبارنا أيضا ما يحدثه تغير المناخ من أثر غير متناسب على القارة الأفريقية بالنظر إلى بصمتها الكربونية المنخفضة، ودور هذه القارة في احتجاز غازات الدفيئة، وحاجتها إلى التخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ والتكيف معها،

وإذ نشير إلى إعلان غابورون للاستدامة في أفريقيا، وإذ نحيط علما باعتماد رواندا برنامجها لمحاسبة رأس المال الطبيعي ونهئها على ذلك، وإذ ندعو الدول الأعضاء إلى النظر في اعتماد برامج مماثلة وإلى إدراج "الناتج المحلي الإجمالي الأخضر" في الإبلاغ عن المؤشرات الاقتصادية،

وإذ نشير إلى إعلان برازافيل المعتمد في الدورة السابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ونعيد تأكيده،

وإذ نلاحظ الحاجة إلى التمويل المعزز والمستدام من أجل الانتعاش الشامل للجميع من أزمة كوفيد-19 والتعجيل بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا،

وإذ نرحب بإنشاء مرفق السيولة والاستدامة باعتباره آلية لتحسين فرص وصول البلدان الأفريقية إلى الأسواق، ولا سيما لأغراض حشد استثمارات القطاع الخاص في الانتعاش الأخضر للقارة،

وإذ نرحب بانطلاق تحالف جامعات ريادة الأعمال في أفريقيا والشبكة الأفريقية لتطوير التكنولوجيا ونقلها، اللذين أنشئنا لتيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية في جميع أنحاء القارة،

وإذ نعرب عن تأييدنا للعملية الجارية، في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، لوضع إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ليكون إطارا عالميا للسياسات من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة واتباع مسارات تحويلية إزاء التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة،

وإذ نجدد تأكيد الطابع الشامل للمنتدى وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإذ نشير إلى أن اتباع نهج يرتكز في تحقيق التنمية المستدامة على حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية المعززة لحقوق الإنسان أمر أساسي للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063،

وإذ نوكد من جديد أن المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب ركيزتان شاملتان يقوم عليهما الإدماج وينبغي وضعهما في الاعتبار لدى تنفيذ جميع أهداف خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وإذ ندعو إلى اتخاذ تدابير خاصة لدعم النساء والشباب، بما في ذلك من خلال تخصيص حصص للمشتريات العامة، من أجل التعجيل بالإدماج والتمكين،

وإذ نوكد من جديد التزام البلدان الأفريقية بإسكات البنادق في جميع أنحاء القارة، وإذ نشدد على أن جميع أشكال النزاع والعنف تشكل عقبات أمام تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063،

وإذ نسلم بأهمية الحوار الاجتماعي والهوية القانونية في معالجة مسألة إدماج جميع قطاعات المجتمع، مثل القطاع غير الرسمي، ضمانا لعدم ترك أحد خلف الركب،

وإذ نسلم بأهمية خطة الاتحاد الأفريقي لتوزيع الاستثمار في البنى التحتية المؤسسية، المعروفة باسم "خطة 5 في المائة"، ومبادرة المصرف الأفريقي للاستثمار في البنى التحتية الخضراء، التي تدعمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفها إحدى المبادرات الأساسية لرأس المال الخاص والعام الرامية إلى تعبئة صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروة السيادية الأفريقية لدعم الاستثمار في البنى التحتية في مرحلة ما بعد الجائحة وخطط إنعاش النمو الأخضر في القارة،

1 - **تكرار التزامنا** بالإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها ضمان الانتعاش الأخضر والشامل للجميع من جائحة كوفيد-19 في القارة، بما يتماشى مع أهداف عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة؛

2 - **نطالب** البلدان المتقدمة النمو بتيسير الحصول بإنصاف على لقاحات كوفيد-19 لتمكين البلدان الأفريقية من الانتعاش بسرعة من جائحة كوفيد-19، عن طريق أمور منها الوقف الاختياري لتطبيق المادتين 65 و 66 من الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على البلدان النامية، وعلى الترتيبات الانتقالية وأقل البلدان نموا الأعضاء، على التوالي، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية لتحسين كفاءة سلاسل التوريد ونقل التكنولوجيا وقدرات التصنيع؛

3 - **نحث** البلدان الأفريقية على ربط سياسات التنمية المستدامة التي يعزز بعضها بعضا بالانتعاش من جائحة كوفيد-19 لضمان التخلص الشامل للجميع من الجائحة، بما يتماشى مع مبادئ خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛

- 4 - **ندعو** البلدان الأفريقية، ومؤسسات عموم أفريقيا، والأمم المتحدة، والشركاء في التنمية إلى زيادة الاستثمار في إنتاج إحصاءات مفيدة في الوقت المناسب لتستثير بها خطط التنمية الوطنية والإقليمية والعالمية، مع الاستفادة من الفرص التي تتيحها مصادر وتكنولوجيات البيانات الجديدة، وتكنولوجيات الجغرافيا المكانية، ومنصة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، ومراكز البيانات الإقليمية في أفريقيا، من أجل تيسير تنمية القدرات وتحديث النظم الإحصائية الوطنية للبلدان في أفريقيا، التي تشرك الشباب في عمليات صنع القرار المتعلقة بخطة التنمية المستدامة؛
- 5 - **ندعو** البلدان الأفريقية إلى الاستفادة من الأدوات الجديدة والحلول المبتكرة والتكنولوجيا، بسبل منها تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وجهات أخرى لبناء نظم إحصائية وطنية قوية ومرنة ومستدامة وقادرة على الصمود؛
- 6 - **ندعو** البلدان الأفريقية إلى الاستثمار في تطوير نظم تعليمية أكثر قدرة على الصمود، وإلى اعتماد نهج مرنة تستثير بالمخاطر إزاء التخطيط في قطاع التعليم، وإعطاء الأولوية لإمكانية الاتصال الإلكتروني الرقمي وقدراته لإتاحة فرص التعلم وتنمية المهارات للجميع، ونحث الدول الأعضاء على الالتزام بضمان ما لا يقل عن 12 عاما من التعليم المجاني لكل طفل في القارة؛
- 7 - **ندعو** البلدان الأفريقية إلى تعزيز الترتيبات المؤسسية، بما فيها الاستراتيجيات الوطنية الشاملة جنسانيا، من أجل تعزيز المسؤولية والأخذ بزمام الأمور على الصعيد الوطني لأغراض التنفيذ الفعال للأهداف والغايات المتعلقة بنوع الجنس في خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات الحكومة ورصدها والمساءلة بشأنها؛
- 8 - **ندعو** البلدان الأفريقية أيضا إلى تعزيز قدراتها المؤسسية على إنفاذ القوانين والقواعد التنظيمية المتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد البحرية، وإتاحة فرص جديدة لريادة الأعمال الزرقاء المراعية للاعتبارات الجنسانية والشاملة للجميع، والابتكار، والتمويل، وسلاسل القيمة والتجارة، وإلى دعم مبادرة الجدار الأزرق العظيم من أجل بناء مجتمعات واقتصادات قادرة على الصمود أمام تغير المناخ؛
- 9 - **ندعو** كيانات منظومة الأمم المتحدة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية الأفريقي، والشركاء الآخرين إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على الاستفادة من مرفق السيولة والاستدامة وغيره من آليات التمويل المبتكرة، بما في ذلك السندات الخضراء والزرقاء، ومقايضة الديون بتدابير حفظ التنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة؛
- 10 - **ندعو** البلدان الأفريقية وشركاءها في التنمية إلى تعزيز قدرة المنطقة على إدماج وزيادة الاستثمار في التنوع البيولوجي المستدام وإدارة الأراضي ضمن الأطر الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛
- 11 - **ندعو** جميع الأطراف في ميثاق غلاسكو للمناخ إلى تحديد سعر طموح ومعقول للكربون، يتماشى مع أهداف اتفاق باريس، لتمكين البلدان النامية في أفريقيا ومناطق أخرى من حشد الموارد المالية الكافية للوفاء بالتزاماتها المناخية، بما في ذلك الالتزامات المقطوعة في إطار المساهمات المحددة وطنيا واتفاق باريس، مع الإسراع في التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة التامة من تراثها الطبيعي؛

- 12 - ندعو كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى بناء قدرات بلدان حوض نهر الكونغو على توفير التمويل للتنمية المستدامة من خلال الصندوق الأزرق لحوض نهر الكونغو، وذلك لدعم تلك البلدان في الوفاء بمساهماتها المحددة وطنياً، وتقدير كفاءتها في احتجاز الكربون، وتطوير سبل كسب العيش المرتبطة برأس المال الطبيعي الفريد الذي تتمتع به المنطقة دون الإقليمية؛
- 13 - ندعو إلى إجراء إصلاحات في الهيكل المالي الدولي ليشمل آليات التمويل المبتكرة التي تنشئها وتقودها البلدان الأفريقية من أجل ضمان قدرة أفريقيا على تحمل الديون، ودعم تطوير الحلول القائمة على الطبيعة، والانتعاش الأخضر والمستدام من جائحة كوفيد-19؛
- 14 - ندعو كذلك الحكومات الأفريقية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والجهات الشريكة في التنمية إلى تجديد نشاطها في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، على أن يشمل ذلك ما يتعلق بتعزيز الفرص المتاحة لتحسين سبل تعبئة الموارد المحلية استناداً إلى مبادئ الميزنة المستدامة التي تتسق مع خطة عام 2030، وخطة عام 2063، واتفاق باريس، كما ندعو إلى تجديد التضامن العالمي فيما يتعلق بالاستثمار العام في تنفيذ تلك الخطط، بناء على مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب؛
- 15 - نؤكد من جديد أن البلدان المتقدمة النمو يجب عليها أن تقي بالتزامها بدفع 100 بليون دولار سنوياً، لمساعدة البلدان النامية على التصدي للتهديدات المتتالية المرتبطة بتغير المناخ، والتخفيف من آثارها على النمو الاقتصادي الأفريقي، وعلى سبل الشعوب الأفريقية في كسب العيش، ونطالب البلدان المتقدمة النمو بتعزيز دعمها للبلدان الأفريقية لتمكينها من الحصول على التمويل المناخي لاستثماره في التنمية المستدامة؛
- 16 - ندعو جميع البلدان الأفريقية إلى التصديق على البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لكي يتمكن الشباب من السفر بحرية في جميع أنحاء القارة، مما سيدل على التكامل الإقليمي التام؛
- 17 - نحث البلدان الأفريقية على الاستفادة من قدرة الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على دعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، ولا سيما السلاسل الخاصة بالمعادن المستخدمة في إنتاج البطاريات والسيارات الكهربائية، لتمكين البلدان الأفريقية من جني المزيد من القيمة على امتداد سلاسل القيمة العالمية؛
- 18 - نحث كذلك البلدان الأفريقية على زيادة استثماراتها في البحث والتطوير لتبلغ ما لا يقل عن 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على النحو الذي أوصى به الاتحاد الأفريقي، وذلك من أجل تعزيز قدرتها على استحداث التكنولوجيات والابتكارات في المجالين البحري والرقمي، كما نحثها على دعم الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية والمائية، وعلى بناء اقتصادات ومجتمعات قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث، وذلك بسبل منها البحث والتطوير في قطاعي الطب للتخفيف من شدة ضعفها، والنهوض بتحول اقتصاداتها، وتحسين حياة شعوبها وسبل كسب عيشها؛
- 19 - نحث البلدان الأفريقية كذلك على زيادة الاستثمار في بناء المهارات الأساسية للتعليم في ميادين العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والفنون، وإنشاء مراكز للامتياز من أجل تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛

20 - ندعو جميع البلدان إلى تنفيذ الرسائل الرئيسية المعتمدة في الدورة الثامنة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة؛

21 - نطلب إلى حكومة رواندا أن تعرض الرسائل الرئيسية باسم أفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر تنظيمه تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من 5 إلى 15 تموز/يوليه 2022 في نيويورك، وفي الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي مختلف المحافل دون الإقليمية والإقليمية والعالمية التي تعقد من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063.